Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

Journal of University Studies for Inclusive Research
Vol.5, Issue 6 (2022), 3445-3477
USRIJ Pvt. Ltd.,

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) "الأدوات الماليّة" في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة

مها كريم عطية أبويابس

mahaabuyabes_1993@hotmail.com

الملخص

هدفت الدراسة نحو التعرف إلى أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) "الأدوات الماليّة" في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة، والتي تتضمن (التصنيف والقياس، التحوط، تدني الأصول) في البنوك التجاريّة الأردنيّة، وتكوّن مجتمع الدراسة من البنوك التجاريّة الأردنيّة المحليّة، إذ تم توزيع الاستبيان على الماليّين، وموظفي التسهيلات، وإدارة المخاطر الماليّة في تلك البنوك، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل (86) استبيان، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، كما استخدمت أساليب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات واختبار (One Way ANOVA Test) في اختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) "الأدوات الماليّة" في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة، وذلك لكافة بنود ومتطلبات المعيار مجتمعة، إذ كان أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (9) الأدوات الماليّة في تحسين مستوى الإفصاح في محور التصنيف والقياس هو الأعلى وبالمستوى الأول، ثم حل في المستوى الثاني محور تدني الأصول، يليه التحوط في المستوى الثالث والأخير، وأوصت الدراسة بالعمل على تطبيق المعيار بصورة افضل من خلال تبني إجراءات مثل عقد دورات متخصّصة بالمعيار، كما أوصت بضرورة العمل على نشر الثقافة المحاسبية لغايات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي في المملكة، لما فيها من أهمية في تحسين البيانات الماليّة، وتحسين مستوى الإفصاح في التقارير الماليّة، كما أوصت الدراسة بأهمية تطبيق البنوك لمعيار المحاسبي الدولي (9) الأدوات الماليّة بشكل أوسع وأشمل فيما يتعلق بالتحوط، إذ يعزز التحوط الإفصاحات في شأن نشاط إدارة المخاطر ، مما ينعكس على تحسين مستوى الإفصاح بالقوائم الماليّة، إذ يسهل على المهتمين فهمها.

كلمات مفتاحية: معيار المحاسبة الدولي (9)، الأدوات الماليّة، البنوك التجاريّة الأردنيّة.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

Abstract

The study aimed at identifying the impact of the application of IFRS 9 "Financial Instruments" in improving the level of disclosure in Jordanian commercial banks' financial reports, which include (classification, measurement, hedging, low assets) in Jordanian commercial banks. The study community consisted of local Jordanian commercial banks, where the questionnaire was distributed to financiers, facilitation officers and financial risk management in those banks, and the number of recovered and analytical questionnaires reached 86, The research was based on the descriptive and analytical approach, and descriptive statistical methods were used in data analysis and testing (One Way ANOVA Test) in the hypothesis test, The study found an impact on the application of IFRS 9. "Financial instruments" in improving the level of disclosure of financial reports in Jordanian commercial banks, for all items and requirements of the Standard combined. The impact of the application of the International Accounting Standard (IAS 9) financial instruments in improving the level of disclosure in the classification and measurement axis was the highest and the first level, and then dissolved in the second tier of asset depreciation, followed by hedging in the third and last tier,The study recommended that the standard be better applied through the adoption of procedures such as the holding of specialized sessions of the standard. It also recommended that work be done to disseminate the accounting culture for the purposes of applying international financial reporting standards in the Kingdom, as it is important to improve financial statements and improve the level of disclosure in financial reports. The study also recommended the importance of banks' application of the international accounting standard and (9) financial instruments more broadly and comprehensively with regard to hedging, as hedging promotes disclosures on risk management activity, reflecting an improved level of disclosure of financial lists, which is easier for those interested to understand.

Keywords: International Accounting Standard (9), Financial Instruments, Commercial Banks Jordan.

مقدمة

تطور علم المحاسبة على مرِّ الأزمنةِ والسنين، نظرًا لتطور الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، ولم تعد المحاسبة وسيلةً خدميةً تخدم أصحاب المؤسسات الاقتصاديّة والتجاريّة فحسب، إنما أصبحت وسيلةً إرشاديّةً ترشد الشركات فيما يتعلق بوظيفتي التخطيط والرقابة؛ بغية تطورها ونموها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى معايير محاسبيّة دوليّة، تُعنى بتحديد السياسات والسبل السليمة لتحديد عناصر القوائم الماليّة وقياسها وعرضها على مستوى الشركات، وقد تم إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الخاص بالتصنيف والقياس للأدوات الماليّة، إذ تعتبر الأدوات الماليّة من البنود المهمة والرئيسة في قوائم المركز المالي، وتتمثل في (الأصول الماليّة، والالتزامات، وأدوات حقوق الماليّة) (حميدات، 2019)، وقد تم إصداره كبديل للمعيار الدولي رقم (39)؛ بهدف تعزيز فهم المستخدمين، والرقي بقدرتهم على استيعاب عملية إعداد التقارير الماليّة للأدوات الماليّة، وذلك من خلال تقليص عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض القيمة الواحدة، بدلاً لمناهج القيم المختلفة ذات التصنيف المتعدد في المعيار الدولي (39)، ذلك أن العديد من مستخدمي البيانات الماليّة أبلغوا مجلس المعايير المحاسبية الدوليّة بأن المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) صعبة الفهم والتطبيق والتفسير، وتم حثُّ المجلس على وضع معيار جديد يعِدُّ التقارير الماليّة للأدوات الماليّة استنادا على أسسٍ واضحةٍ، وقد قرر مجلس المعايير المحاسبية الدوليّة أن يحلَّ المعيار المحاسبي رقم (9) بدلاً من المعيار المحاسبي رقم (39) (أبو نصار وحميدات، 2020).

ويعتبر الإفصاح المحاسبي ذو أثرٍ كبيرٍ في ترشيد قرارات المستثمرين، ويلعب دورًا كبيرًا في التأثير على قرارتهم، وتحفيزهم على الإقدام نحو الاستثمار أو المساهمة في الشركات ذات الشفافيّة العاليّة (لقليطي، 2019).

وتُعد القوائم الماليّة وسيلةً أساسيةً للإبلاغ الماليّ، ذلك أنها تقيس المعلومات التي تتضمنها نتائج النشاط والمركز المالي للشركة (طلال وآخرون، 2020).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعتبر معايير المحاسبة الدوليّة ذات انتشارٍ مقبول، وإقبالٍ عالمي نحو التطبيق لدى الشركات العالميّة المختلفة، ففي الآونة الأخيرة انشغل خبراء المحاسبة بجودة القوائم الماليّة بما يتوافق مع المعايير المحاسبيّة الدوليّة، وتُعتبر الأدوات الماليّة من البنود الرئيسة في قائمة المركز المالي للعديد من الشركات، وتمثّل في كلٍّ من الأصول الماليّة، والالتزامات، وأدوات حقوق الملكية. (حميدات، 2019)، وجاء المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) ليقلل من تعقيدات فئات التصنيف، ومتطلبات القياس، ويجعل نموذجَ التصنيفِ والقياس متوافقاً مع نموذجٍ واحدٍ للهبوط أو الانخفاض، وجاء ليحسّن قابليّة المقارنة، ويسهّل الفَهم لقُرّاء التقارير (المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة، 2018).

تمحور المعيار المحاسبي الدولي (9) حول التصنيف والقياس والتدني في قيمة الأصول والتحوط، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في معرفة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة، وذلك لبروز الحاجة في معرفة قصور الشركات في تطبيق هذا المعيار، فقد يكون الإفصاح المالي للتقارير الماليّة من حيث الأهداف بأحد الأشكال الآتية: الإفصاح الكامل، الإفصاح العادل، الإفصاح الكافي، الإفصاح الملائم والإفصاح الوقائي (لقليطي، 2019).

ومن الممكن عرض مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية؛ فتتمحور أسئلة الدراسة ومشكلتها في مجموعة الأسئلة التي انبثقت من السؤال العام للدراسة:

"**هل يوجد أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة؟**" وينبثق عنه:

- هل يوجد أثر للتصنيف والقياس في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة؟
- هل يوجد أثر للتحوط في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة؟
- هل يوجد أثر للتدني في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة نحو بلوغ هدفها العام المتمثل في التعرف إلى **أثر** تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة:

- التعرف فيما إذا كان هناك أثر للتصنيف والقياس في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.
- التعرف فيما إذا كان هناك أثر للتحوط في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.
- التعرف فيما إذا كان ثمة أثرٌ للتدني في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

أهمية الدراسة

1- تكمن أهمية الدراسة في تطرقها إلى موضوعٍ حيويٍّ ومهم، فقد أبانت أثر تطبيق معيار المحاسبي الدولي (9) في تحسين مستوى الإفصاح في البنوك التجاريّة الأردنيّة، إذ تمكن هذه الدراسة من إدراك الإدارات من العمل على تحسين مستوى الإفصاح لدى شركاتهم أو مؤسساتهم من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9)، وتعمل على تضافر جهودهم في مجالات منا ينعكس إيجاباً على تحسين جودة الإفصاح.

2- ستقدم هذه الدراسة تصوراً علميًّا حول أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي (9) الأدوات الماليّة في تحسين مستوى الإفصاح في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

3- ستمكن الإدارات من تقييم مستوى الإفصاح لدى الإدارات المعنية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان مستويات أفضل من الإفصاح.

فرضيات الدراسة

بعد أن تم تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها، تم صياغة الفرضيات الآتية:

H01 **الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.**

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

- H01-1 **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتصنيف والقياس في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.
- H01-2 **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحوط في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.
- H01-3 **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدني الأصول في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

أنموذج الدراسة

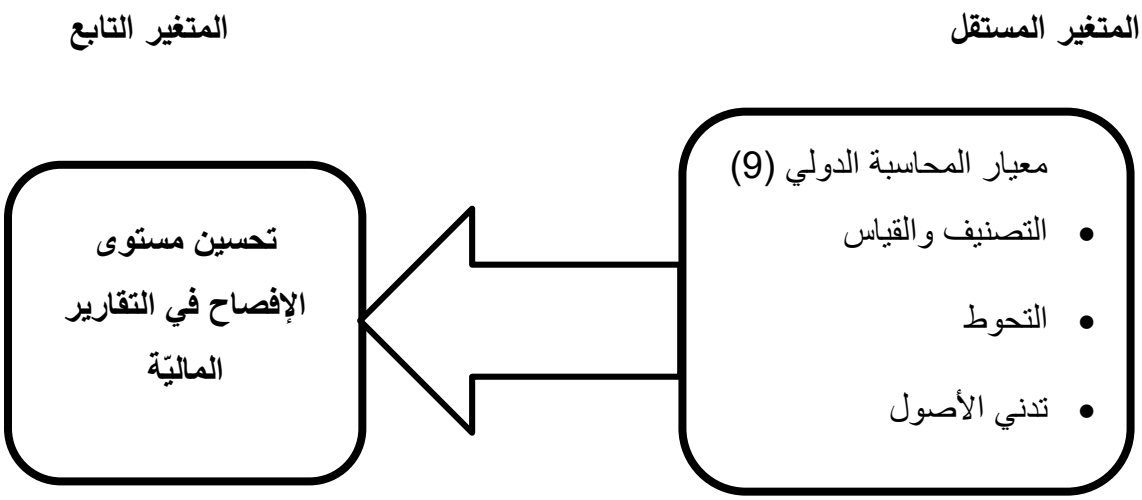

شكل رقم (1): أنموذج الدراسة

إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة (ابودلو،2021) و(متولي ،2021)

مصطلحات الدراسة

الأداة المالية : أي عقد يؤدي الى نشوء أصل مالي لمنشأة ما وفي نفس الوقت نشوء التزام مالي او أداه حق ملكية لمنشأة أخرى.(IFRS,2018).

الأصل المالي : هو أي أصل يكون عبارة عن نقد أداه حق ملكية لمنشأة أخرى او حق تعاقدي لقبض نقد أو أصل مالي آخر أو حق تعاقدي لمبادلة الأصول مالية او التزامات مالية مع منشأه أخرى بموجب شروط من المحتمل ان تكون ايجابية . (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2018)

القيمة العادلة : هي المبلغ الذي سيتم استلامه إذا تم بيع الأصل او دفعه لتسديد الالتزام في عملية اعتيادية بين أطراف مشاركة في السوق المنتظم بتاريخ قياس القيمة العادلة. (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2018).

الالتزام المالي : هو التزام تعاقدي لتسليم النقد او أصل مالي آخر لمنشأة أخرى او تبادل اصول مالية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2018).

المشتقات المالية : هي أدوات مالية تنتج عن عقود تتم مع الغير . (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2018).

محاسبة التحوط : هي تقنية تقوم بتعديل الأساس العادي للاعتراف بالأرباح والخسائر المرتبطة بالبند المغطى أو هي أداة لتمكين من الاعتراف بالربح أو الخسارة في نفس الفترة التي يتم تحديد الخسائر أو المكاسب للبند المتحوط له. (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2018).

الإفصاح المالي: هو عرض البيانات المالية والمعلومات المحاسبية للشركة والتي تتضمن القوائم المالية وتقاريرها وملاحقها التوضيحية بشرط ان تكون تلك البيانات والمعلومات كاملة الوضوح وتتسم بالصدق والكمال والشفافية (السيد،2014).

التصنيف والقياس : تصنيف الموجودات المالية و القياس اللاحق للأصول المالية بالقيمة العادلة والاعتراف بالأرباح والخسائر. (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2018)

التدني :وهو انخفاض في قيمة الأصول ويجب على المنشأة إعداد مخصص خسائر مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وليس عند تكبدها . (IFRS,2018)

منهجية الدراسة

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لقياس اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي (9) "الادوات المالية" في تحسين مستوى الافصاح في البنوك التجارية، وقد استخدم هذا المنهج، لوصف خصائص الموظفين في دائرة التسهيلات والادارة المالية في تلك البنوك وفق المتغيرات الديموغرافية إضافة إلى توصيف .

مصادر البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المصادر التالية للحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

- **المصادر الثانويَّة:** المتعلقة بجمع البيانات الخاصة بالجانب النظري، والتي تشمل على الكتب العلمية؛ العربية والأجنبية، ومراجعة البحوث المنشورة، والدراسات، والمقالات، والرسائل الجامعية المتخصصة بموضوع الدراسة، وتم التركيز على معيار المحاسبة الدولي (9) في بناء الإطار النظري.
- **المصادر الأولية:** بهدف توفير البيانات الأولية تم إعداد استبانة (أداة الدراسة) وفق الأسس العلمية المعتمدة، وبالاعتماد على الإطار النظري، والدراسات السابقة في إعدادها.

مجتمع الدراسة وعينتها

- تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجاريّة المحليّة العاملة في الأردن وعددها (13) بنكًا، وستكون وحدة المعاينة مكوّنة من الماليين في البنوك التجاريّة الأردنيّة، إذ سيتم توزيع استبانة الدراسة عليهم وحصرهم عند تنفيذ الدراسة، فقد تمَّ توزيع الاستبيان على الإدارات المتخصصة في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (9)، والتي تتمثل في الإدارة الماليّة وإدارة التسهيلات وإدارة المخاطر الماليّة، وقد تمَّ توزيع (96) استبيان عليهم، واسترد الباحث من الاستبيان الموزعة (90) استبيان فقط، وبعد التأكد من صلاحية الاستبيانات للتحليل الإحصائي، تبين أن هناك أربعة استبيانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبذلك بلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي (86).

الجدول رقم (1): توزيع أفراد العينة المتعلقة بالبنوك التجاريّة

الرقم	اسم البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل
1	البنك الأردني الكويتي	8	7
2	البنك التجاري الأردني	7	7

3	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	8	7
4	بنك الاستثمار العربي الأردني	6	6
5	بنك الاتحاد	7	6
6	المؤسسة العربية المصرفية	6	6
7	البنك الاستثماري	7	6
8	سوسيته جنرال- الأردن	6	6
9	بنك القاهرة عمان	7	7
10	بنك الأردن	9	7
11	البنك الاهلي الأردني	8	7
12	البنك العربي	10	7
13	بنك المال الأردني	7	7
	المجموع	**96**	**86**

مفهوم ونشأة المعيار المالي IFRS (9) للأدوات الماليّة

لفتت الأزمة الماليّة العالمية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الانتباه إلى نقاط الضعف الملحوظة في معايير المحاسبة التي ساهمت في فقدان الثقة في النظام المالي خلال فترة الأزمة. فكانت إحدى نقاط الضعف الملحوظة هي نهج الخسارة المتكبّدة للاعتراف بالانخفاض في القيمة الناتجة عن خسائر الائتمان. إذ زُعِم أنَّ النهج الذي كان موجودًا بموجب كل من المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، قد أخّر الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة، وأن التأخر في الاعتراف بالخسائر أدى إلى تفاقم الأزمة (Gaffney& Fergal, 2019).

نشر مجلس معايير المحاسبة الدوليّة ومجلس معايير المحاسبة الماليّة (FASB) ورقة مناقشة مشتركة في مارس 2008 تقترح هدفًا نهائيًا للإبلاغ عن جميع الأدوات الماليّة بالقيمة العادلة، مع الإبلاغ عن جميع التغييرات في القيمة العادلة في صافي الدخل (FASB) أو الأرباح والخسائر (IASB) (Gebhardt, 2016)، وقررت المجالس مراجعة معاييرها المحاسبيّة للأدوات الماليّة، لمعالجة أوجه القصور التي يُعتقد أنها ساهمت في حجم الأزمة. وقد اختلفت المجالس حول

العديد من القضايا المهمة، واتخذت مناهج مختلفة لتطوير معيار الأدوات الماليّة الجديد (Jaaskelainen et al., 2016)، فقد حاول مجلس معايير المحاسبة الماليّة تطوير معيار شامل يتناول التصنيف والقياس، تدني الأصول، ومحاسبة التحوط في نفس الوقت، وأصدر مسودةَ عرضٍ لمعيار يتناول جميع المكونات الثلاثة في عام 2010م. في المقابل، حاول المجلس الدولي لمعايير المحاسبة تطوير المعيار الجديد على مراحل، وأطلق كل مكون من مكونات المعيار الجديد بشكل منفصل (Traistaru, 2016).

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدوليّة في عام 2009م الجزء الأول من المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة، والذي يغطي تصنيف الأصول الماليّة وقياسها. وذلك ليحل محل أقسام تصنيف الأصول وقياسها في معيار المحاسبة الدولي IAS (39)، دون أن يحل محل الأقسام الأخرى من معيار المحاسبة الدولي IAS (39)، وفي عام 2010م، وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدوليّة جزءًا آخر من المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة IFRS (9)، والذي يغطي بشكل أساسي تصنيف المطلوبات الماليّة وقياسها، بالإضافة إلى معالجة جوانب تطبيق خيار القيمة العادلة والمشتقات المدمجة المتشعبة (Roundtable, 2017).

- **هدف معيار الإبلاغ المالي IFRS (9) للأدوات الماليّة**

يهدف معيار الإبلاغ المالي IFRS (9) للأدوات الماليّة إلى الحدِّ من المشكلات التي واجهتها المؤسسات في أثناء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS (39)، ويركز هذا المعيار بشكل رئيسي على وضع مبادئ لإعداد التقارير الماليّة للموجودات والمطلوبات الماليّة التي ستقدم معلومات مفيدة، متصلة بمستخدمي البيانات الماليّة بغرض تقييم المبالغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقديّة المستقبليّة للمنشأة، كما أنه يهدف إلى تزويد المستخدمين بمزيد من المعلومات المفيدة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويوفر تحديثًا لمبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة المعترف بها في تاريخ كل تقرير نتيجة للتغيرات في مخاطر الائتمان للأدوات الماليّة، وقد تم وضع هذا المعيار كمدخل للاعتراف، وقياس الأصول الماليّة بصورة تعكس

نموذج الأعمال الذي يمكن إدارته من خلال خصائص التدفق النقدي التعاقدي، ونموذج انخفاض في الأصول والقروض والأدوات الماليّة من اجل محاسبة التغطية أو التحوط (IFRS 9, 2015).

- **نطاق معيار الإبلاغ المالي IFRS (9) للأدوات الماليّة**

من خلال ما تم عرضه فإن نطاق معيار الإبلاغ المالي IFRS (9) للأدوات الماليّة يغطي ما يلي (تقرير البنك المركزي الأردني، 2019):

- أدوات الدين المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة، والتي لها تدفقات نقديّة تعاقديّة تكون فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأساسي القائم (SPPI).
- أدوات الدين المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال التي تهدف إلى تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة وبيع أدوات الدين، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي (SPPI).
- جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع).

ومع ذلك قد يقوم البنك بشكل غير قابل للإلغاء بالاختيار / التخصيص التالي عند الاعتراف الأولي بأصل مالي على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للبنك أن يختار بشكل غير قابل للنقض عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في حقوق الملكية غير محتفظ به للمتاجرة، أو مقابل محتمل معترف به من قِبل المشتري في اندماج الأعمال، الذي ينطبق عليه المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة IFRS (3) في الدخل الشامل الآخر (FVTOCI).
- قد يقوم البنك بشكل غير قابل للإلغاء بتخصيص أداة دين تفي بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، من خلال معايير الدخل الشامل الأخرى، كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي.

أنواع الإفصاح المالي

يمكن بيان أنواع الإفصاح المالي من قبل المؤسسات

على النحو الآتي (Mohammed & et al, 2021):

- التغييرات المحاسبية: تعمل الشركات في بعض الأحيان على تغيير كبير على سياساتها المحاسبية، مثل تغيير في تقييم المخزون، أو طرق الإهلاك، أو تطبيق GAAP، فينبغي عليها الإفصاح عنها، فتنبه مثل هذه الإفصاحات مستخدمي البيانات الماليّة إلى سبب اختلاف المعلومات الماليّة للشركة فجأة.
- أخطاء محاسبية: يمكن أن تنتج الأخطاء المحاسبية لمجموعة متنوعة من الأسباب بما في ذلك التحويل وطرق الحساب والتطبيق غير الصحيح لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً أو الفشل في إعادة تقييم الأصول باستخدام القيمة السوقية العادلة، فعند اكتشاف خطأ، يجب العمل على تصحيحه. وهذا يعني في كثير من الأحيان تصحيح البيانات الماليّة للفترة السابقة، بالتالي يجب الإشارة إلى هذه المعلومات في الكشوفات، ومن الجدير بالذكر أن الأخطاء المحاسبيّة الجسيمة يمكن أن تؤدي إلى عمليات تدقيق مالية وإفلاس محتمل من قبل الشركات.
- تقاعد الأصول: تتقاعد الشركات من الأصول بمجرد أن لا يوفر الأصل أي مزايا مستقبلية للشركة، وتتطلب إجراءات الاستبعاد من الأصل أن تحصل الشركة على قيمة سوقية عادلة وقيمة إنقاذ للأصل، فعادةً ما ينتج عن الفرق بين سعر البيع وقيمة الإنقاذ للأصل خسارةٌ صافيةٌ، من ثم يتم تضمين صافي الخسارة في بيان دخل الشركة، الذي يتم شرحه بعد ذلك من خلال الإفصاح.
- تعديلات عقد التأمين: تؤثر تعديلات عقد التأمين على الميزانية العمومية للشركة، إذ إن الشركات تستخدم الميزانية العموميّة لتحديد إجمالي القيمة الاقتصادية المضافة من خلال عمليات الشركة، ويعد الإفصاح المالي ضروريًا لشرح سبب تعديل عقد التأمين وما هي الآثار الحاليّة أو المستقبليّة التي قد تحدث، وتتضمن أمثلة عقود التأمين بوليصة التأمين على الحياة لصاحب العمل أو تأمين المسؤولية العامة للعمليات التجاريّة.

- العناصر الأخرى التي تتطلب الإفصاح هي أحداثٌ ومعاملاتٌ جديرةٌ بالملاحظة، فهذه الأحداث غير متكررة ولكنها كان لها تأثير كبير على الفترة الماليّة الحالية.

ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة استقرار النتائج، واعتماديتها وقدرتها على التنبؤ؛ أي مدى التوافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان إذ طبّق أكثر من مرةٍ في ظروفٍ مماثلةٍ، وقد تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، إذ يقيس مدى التناسق في إجابات المبحوثين عن كل الأسئلة الموجودة في المقياس، كما يمكن تفسير (ألفا) بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات ويترأوح ما بين (0–1) وتكون قيمته مقبولة عند (60%) وما فوق، وفي دراسات أخرى تكون مقبولة عند (70%) وما فوق، وتم تطبيق معادلة كرونباخ ألفا على جميع مجالات أداة الدراسة ككل.

الجدول رقم (2): معامل الثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل مجال من مجالات أداة الدراسة وللأداة ككل

المجال	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ الفا)
التصنيف والقياس، التحوط، التدني	**0.922**

يظهر من الجدول رقم (2) أن جميع قيم معاملات كرونباخ الفا كانت مرتفعة مما يدل على أن أداة الدراسة ذات مصداقية عالية.

الدراسات السابقة

سيتم في هذا المبحث بيان أهم الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية؛ القديمة والحديثة على المستوى المحلي والدولي، التي تناولت موضوع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الخاص بالأدوات الماليّة في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير الماليّة.

الدراسات السابقة العربية

1- دراسة ابودلو (2021) بعنوان:

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) الأدوات الماليّة على جودة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الأردنيّة.

هدفت الدراسة نحو التعرف إلى أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على القوائم الماليّة لشركات التأمين الأردنيّة المدرجة في سوق عمان للأوراق الماليّة من خلال قائمة المركز المالي مُقاساً بالأرباح المحتجزة، ومن أجل الدخل وتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، وذلك بالاعتماد على القوائم الماليّة لشركات التأمين الأردنيّة المدرجة في سوق عمان للأوراق الماليّة للفترة من عام 2015 إلى عام 2020. وتمثلت عينة الدراسة (23) شركةُ تأمينٍ تم تصنيفها في أربعة مجموعات بناءً على عدد بنود الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة لتطبيق المعيار، وتمّ الاعتماد على اختبارات للعينات المستقلة لاختبار فرضيات الدراسة.، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنيّة المدرجة في سوق عمان للأوراق الماليّة، إنما يكمن أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في سنة التطبيق في الأول من كانون الأول لعام 2015 على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة لعام 2015 لشركات التأمين الأردنيّة المدرجة في سوق عمان للأوراق الماليّة، . وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، لعل أبرزها توحيد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لشركات التأمين الأردنيّة المدرجة في سوق عمان للأوراق الماليّة، وذلك لتوفير معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة لشركات التأمين الأردنيّة، وضرورة وجود تشريعات رقابية على المحددات والمعطيات المتعلقة بالتصنيف الائتماني الخاص بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لشركات التأمين الأردنيّة.

2- دراسة متولي (2021) بعنوان:

أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير الماليّة الدوليّة IFRS (دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية)

تهدف الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني تطبيق معايير التقارير الماليّة الدوليّة في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدفها، بالإضافة إلى البيانات الماليّة للشركات المصرية المدرجة في بورصة مصر (2012-2018) والتي بلغ عددها نحو (26) شركة غير مالية. واظهرت نتائج الدراسة إلى أن الشركات تهتم بشكل كبير بالإفصاح الاختياري، وقد زاد مستوى الإفصاح بعد تطبيق معايير التقارير الماليّة الدوليّة في على الشركات المصرية، إذ أثّر الإفصاح الاختياري وتطبيق معايير التقارير الماليّة الدوليّة بشكل إيجابي في الأداء المالي للشركات. وأوصت الدراسة بعدة توصيات من بينها: توعية الشركات بإجراء مزيد من الإفصاح الاختياري الذي يوضح أنشطة الشركة المتنوعة لما له من أثر فعال في تفسير أداء الشركات المالي، وتوصي كذلك السلطات المختصة بالتحول إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل كامل لما لها من أثر فعال في تفسير أداء الشركات المالي وللاستفادة من مزايا تطبيق المعايير المتعددة وخاصة في مرحلة النمو الاقتصاد المصري. الإضافة العلمية سعت هذه الدراسة إلى دراسة أثر كلاً من الإفصاح الاختياري وتبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الأداء المالي للشركات متمثلاً في (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ومعدل دوان إجمالي الأصول.

3- دراسة السيد (2020) بعنوان:

أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة (IFRS 9)على تحسين الأداء المالي للبنوك التجاريّة المصرية.

هدفت الدراسة لبيان أثر تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة (9) IFRS في الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي في البنوك المصرية، حيث تم حصر جميع البنوك التجارية المحلية المصرية وعددها (13) البنك ، كما اتبعت الباحثة الدراسة التطبيقية من خلال استخدام التحليل الاحصائي للبيانات

و ذلك لاختبار الإطار النظري لهذا البحث لاستكمال تحقيق هدف الدراسة ، كما أوضح مستخدمي البيانات الماليّة أنه يتعارض مع الطريقة التي تدير بها الشركات أعمالها ومخاطرها، بينت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة معنوية احصائية لمؤشرات المخاطر الائتمانية و جودة الائتمان ولمؤشرات المخاطر بعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة عند تطبيق معيار المحاسبي الدولي (9)، كما أوصت الدراسة قيام البنك المركزي بوضع أسس واضحة لتحديد مخصصات نموذج الخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار.

4- دراسة متولي وعلي (2020) بعنوان:

دور المعايير المحاسبية في تطوير آليات الحوكمة بهدف تخفيض مخاطر التقاضي ضد المراجعين مع مسح ميداني

هدفت الدراسة إلى بيان دور المعايير المحاسبية في تطوير آليات الحوكمة بهدف تخفيض مخاطر التقاضي ضد المراجعين من خلال تحليل العلاقة بين المعايير المحاسبية ومتطلبات تطوير آليات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى بيان دور المعايير المحاسبية في تخفيض أعداد القضايا ضد المراجعين. ولتحقيق هدف الدراسة شملت عينة الدراسة الشركات المقيدة في البورصة المصرية وبلغ حجم العينة نحو (112) مشاهدة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تقصيرٌ في التقارير الماليّة في التعبير عن آليات حوكمة الشركات ومتطلباتها، مما أدى إلى التأثير في جودة التقارير الماليّة لتلك الشركات في البورصة المصرية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أبرزها: لا بدَّ من تطبيق معايير المحاسبة الدوليّة المبنية على قواعد أساسية واضحة، والتي بدورها ستعمل على تخفيض مخاطر أعداد الدعاوي القضائية ضد المراجعين، وسيكون لها انعكاسٌ على مستجدات معايير اعداد التقارير الماليّة، مع ضرورة التركيز على قياس تأثير هذه المعايير في أسس وقواعد اليات ومتطلبات حوكمة الشركات.

الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

1- دراسة Leote et al. (2020) بعنوان:

" Financial Instruments' Disclosure in Compliance with IFRS 7: The Portuguese Companies"

إفصاح الأدوات الماليّة وفقا للمعيار الدولي للإبلاغ المالي (7): الشركات البرتغالية

سعت الدراسة إلى تحليل مستوى الإفصاح عن الأدوات الماليّة المشتقة من الشركات في مؤشر الأسهم PSI20، في بورصة يورونكست لشبونة، وفقًا لمتطلبات IRFS 7. وتم إنشاء مؤشر إفصاح، بناءً على تقارير وحسابات الشركات في الفترة (2015–2017). ولغايات تحليل تطور مستوى الإفصاح وفقًا لخصائص الشركات (البعد والربحية وسعر السهم ونوع المدقق)، تم بتطبيق تحليل الكتلة. وأظهرت نتائج الدراسة مستوىً عالٍ من الإفصاح، وإن هذا الدليل مرتبطٌ بالاعتماد الإلزامي لمعايير المحاسبة الدوليّة / المعايير الدوليّة للإبلاغ المالي، وقد يعكس أيضًا اهتمام الشركات الأكبر بالكشف عن هذا النوع من المعلومات بسبب التأثير السلبي للأزمة الماليّة العالمية على أداء الشركات بشكل عام. أما البعد فهو المتغير الذي يؤثر على الكشف. أي أنه يوجد ميل إلى أنه كلما ارتفعت الشركة كلما ارتفع مستوى الإفصاح. ومع ذلك، أظهرت النتائج أن الشركات الأصغر لديها أيضًا مستويات عالية من الإفصاح. وقد يترافق ذلك مع كمية أو قيمة أكبر أو أقل من مشتقات الأدوات الماليّة المستخدمة.

2- دراسة Ponte (2019) بعنوان:

"IFRS 9 and financial derivatives disclosure practices: Euronext Lisbon Vs NYSE"

المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة (9) وممارسات الإفصاح عن المشتقات الماليّة: يورونكست لشبونة مقابل بورصة نيويورك

تبحث هذه الورقة في ممارسات المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة 9 وتحللها من قبل الشركات البرتغالية المدرجة في يورونكست لشبونة، فيما يتعلق بأدواتها الماليّة، وبشكل أكثر تحديدًا الكشف عن المشتقات الماليّة على النحو المنصوص عليه في معايير المحاسبة الدوليّة (IAS)، المحددة في معيار المحاسبة الدولي 32، معيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة 9. كما يتم دراسة العوامل التي يمكن أن تؤثر على الإفصاح عن المشتقات باستخدام عينة

تتألف من 93 شركة (51 مدرجة في يورونكست لشبونة و42 مدرجة في بورصة نيويورك)، خلال الفترة الزمنية من العام 2015 إلى 2017. وكان الهدف من ذلك مقارنة مؤشر الإفصاح بين الشركات البرتغالية المدرجة في يورونكست لشبونة مع غير – الشركات الأمريكية المدرجة في بورصة نيويورك. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات البرتغالية تُظهر سلوكًا متميزًا فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة 9 بالمقارنة مع الشركات المدرجة في الأسواق الكبرى. كما أشارت النتائج إلى أنه على عكس بورصة نيويورك، فإن الشركات التابعة ليورونكست لشبونة لديها علاقة إيجابية بين إجمالي الأصول والإفصاح عن المشتقات. بالإضافة إلى أن مستوى إفصاح الشركات البرتغالية يميل إلى الزيادة عندما تكون شركة التدقيق "الأربعة الكبار".

3- دراسة Sabri (2018) بعنوان:

"The Importance of Accounting and Fair Value Measurements in IFRS 9 in Achieving the Quality of Accounting Information Disclosed in Private Banks"

أهمية المحاسبة وقياسات القيمة العادلة في المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9) في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في المصارف الخاصة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المحاسبة وقياسات القيمة العادلة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 (قياس وتصنيف الأدوات الماليّة) في البنوك الخاصة في العراق ودورها في تحقيق المعلومات الماليّة النوعية في بياناتها الماليّة. بالإضافة إلى توضح أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه البيئة المصرفية في العراق في تطبيق هذا المعيار. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم تطبيق استطلاع على عينة من المديرين في المصارف العراقية الخاصة، وعينة من الاساتذة لجمع آرائهم حول الموضوع. واعتمدت الدراسة على منهج التحليل الإحصائي الوصفي لتحليل متغيرات الدراسة واختبار الفروض. ومن أهم نتائج الدراسة عدم وجود وعي كاف بأهمية تطبيق القياس المحاسبي والقيمة العادلة في تبني وتطبيق المعيار الدولي رقم (9) في إنتاج المعلومات الماليّة والإفصاح عنها. كما أن هناك قضايا تواجه عملية التنفيذ حيث توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ضرورة توفير البيئة التشريعية والمهنية اللازمة لاعتماد وتطبيق القياس المحاسبي والقيمة العادلة والوفاء بالمعيار الدولي رقم 9.

4- دراسة Lie & Sumirat (2018) بعنوان:

"Implementation of IFRS 9 for Banking in Indonesia"

تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة 9 للأعمال المصرفية في إندونيسيا

تبيّن الدراسة التغييرات التنظيمية في الأدوات الماليّة من معيار المحاسبة الدولي 39 إلى المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 مع تغييرات كبيرة في تبسيط التصنيف والقياس، والانتقال من نموذج الخسارة المتكبدة إلى نموذج الخسارة المتوقعة، وتحسين نموذج محاسبة التحوط لمعالجة مشكلة رأس مال البنك كأحد المتطلبات الرئيسية للحفاظ على سلامة البنوك مع مخصصٍ كافٍ لخسائر الانخفاض في القيمة. وتم إجراء هذه الدراسة في أحد البنوك الإندونيسية من خلال تحليل الفجوة بين الانخفاض في القيمة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 مما أدى إلى نموذج انخفاض القيمة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة 9: صيغة ECL وإطار العمل الزمني، ومتغيرات الاقتصاد الكلي كمعايرة استشرافية ل PD / LGD، والإفصاح وإدارة المخاطر. أظهرت نتائج الدراسة أن تأثيرات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم 9 تمثلت بزيادة المخصصات التي من شأنها أن تؤدي – باعتبارها إحدى نفقات البنك – إلى خفض أرباح البنك، وتقليل رأس المال، وفقًا لذلك، يقلل المخصص الأعلى من الائتمان RWA ولكنه يؤثر على تكوين أفضل للسيارة، وذلك عند حدوث أيّ حالةِ تعثر لدى البنك مخصصات كافية لتغطية الخسائر بدلاً من استخدام رأس مالهم. ويعمل التكوين الأفضل للسيارة، فضلاً عن الامتثال للوائح التنظيمية على تحسين سلامة البنك، مما ينعكس على القيمة العادلة لانخفاض قيمة أصول البنك.

5- دراسة Elkelish (2017) بعنوان:

IFRS related party transactions disclosure and firm valuation in the United Arab Emirates emerging market. Journal of Accounting in Emerging Economies

الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة بالمعايير الدوليّة للإبلاغ المالي وتقييم الشركات في سوق الإمارات العربية المتحدة الناشئة

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة (RPTD) وتقييم الشركة في الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة)، وتم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال

البيانات الماليّة المنشورة لجميع الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة 2008–2012. كما تم استخدام نماذج تحليل الانحدار مع التأثيرات الثابتة والعشوائية لضمان موثوقية النتائج. بالإضافة إلى إجراء العديد من اختبارات المتانة على نتائج الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين RPTD وتقييم الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأن RPTDs للشركات التابعة والزميلة لها التأثير الأكثر ضررًا على تقييم الشركة. كما أظهرت متغيرات التحكم الأخرى مثل الإفصاح عن حوكمة الشركات (CGD) والديون مقابل حقوق الملكية، وملموسة الأصول، ونمو المبيعات، تأثيرا كبيرًا على تقييم الشركة. وقد يؤثر الاختلاف المحتمل في فهم ما يشكل "طرفًا ذا صلة" عبر الشركات على مدى إفصاح الأطراف ذات الصلة عبر الشركات. علاوةً على ذلك، لا يتم التحكم في بعض المتغيرات مثل هيكل الملكية والقيم الثقافية.

6- دراسة Joshi et al. (2016) بعنوان:

"Disclosure choices, corporate characteristics and compliance with IFRS Practice Statement Management Commentary: an empirical study of Malaysian listed companies"

خيارات الإفصاح وخصائص الشركات والامتثال للمعايير الدوليّة للإبلاغ المالي تعليق إدارة بيان الممارسة: دراسة تجريبية للشركات الماليزية المدرجة

تهدف الدراسة إلى التحقق في مدى استيفاء قسم التعليقات الإدارية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة ماليزيا لمتطلبات الامتثال لبيان ممارسة IFRS لعام 2010. وباستخدام عينة من أكبر 100 شركة، تم إنشاء مؤشر إفصاح من التقارير السنوية، واستخدم الانحدار المتعدد لتحليل البيانات. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الامتثال لبيان الممارسة منخفض، إذ تتراوح مستويات الامتثال من أقل من 22٪ إلى أعلى من 67٪ بمتوسط إفصاح يبلغ 47.4٪. ويشير نمط الامتثال إلى أن معظم الشركات، في المتوسط، تركز بشكل أكبر على الإفصاحات المتعلقة بالأعمال الداخلية للشركة، ولكن بدرجة أقل على العوامل والتأثيرات الخارجية. كما أنَّ ربحية الشركة، والملكيّة المؤسسيّة، وعمر الشركة، والصناعة الاستهلاكية، محدداتٌ رئيسيةٌ للإفصاحات عن تعليقات الإدارة في السياق الماليزي.

7- دراسة Beerbaum (2015) بعنوان

Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions.

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9): الآثار المترتبة على المؤسسات الماليّة، المجلة الدوليّة لعلوم الإدارة الاقتصادية.

تهدف الدراسة إلى استكشاف الأدبيات المتعلقة بالتعاريف والمفاهيم عند حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان حقق. استجابة للأزمة الماليّة، أدخل مجلس معايير المحاسبة الدوليّة معيارًا جديدًا (المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9) بشأن انخفاض القيمة والنتائج ستكون لها تأثير مادي على أنظمة وعمليات بنوك المؤسسات الماليّة بحيث سيكون لها تأثير على إدارة الأرباح، توفر الدراسة رؤى مبكرة في تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9 بشأن انخفاض القيمة، حيث سيصبح المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9. تم عمل هذه الدراسة في بريطانيا جامعة ساري جيليفورد كلية ساري للإعمال.

8- دراسة Baazaoui et al. (2015) بعنوان:

"Culture, Economics and Disclosure of (IAS/IFRS) Information: Empirical Evidence in the Tunisian, French and Canadian Contexts"

الثقافة والاقتصاد والكشف عن المعلومات (المعايير الدوليّة للمحاسبة / المعايير الدوليّة للإبلاغ المالي): أدلة تجريبية في السياقات التونسية والفرنسية والكندية

تهدف هذه الدراسة بيان "لثقافة والاقتصاد والإفصاح عن معلومات :(IAS / IFRS) في السياقات التونسية والفرنسية والكندية". وتركزت الدراسة على ثلاث عينات من البلدان الثلاثة في بيئات ثقافية واقتصادية مختلفة (50) شركة تونسية مدرجة في Tunindex، و35 شركة فرنسية مدرجة في CAC40 و36 شركة كندية مدرجة في (TSE60، أظهرت النتائج أنه على الرغم من اعتماد هذه الشركات الثلاث البلدان في مستودع واحدIAS / IFRS) ، وتختلف درجة تنفيذ هذه المعايير (لكل معيار) من بلدٍ إلى آخر. كما وُجِد أنَّ مستوى الكشف عن IAS / IFRS في كندا أعلى منه في فرنسا، وهو أعلى بكثير مما هو عليه في تونس. ويُفسَّر المستوى العالي للإفصاح عن شركات TSE60 الكندية مقارنة بشركات CAC 40 الفرنسية من خلال الاختلافات القائمة بين الأبعاد الثقافية للبلدين. وتتميز كندا بالمهنية والشفافية، على خلاف فرنسا التي تتميز بالرقابة القانونية وحسن التقدير. في حين أظهرت تقارير القراءة السنوية المكثفة في تونس مستوىً منخفضًا من الإفصاح، وفضلاً

عن وجود عدد كبير من العناصر غير القابلة للتنفيذ. وتعكس البنود غير القابلة للتطبيق غيابَ نطاقِ المعايير المعتمدة في تونس، وإن المعايير المعتمدة وتلك التي لم تعتمدها تونس تواجه بالأحرى مستوى التنمية الاقتصادية باعتبارها الثقافة الوطنية.

9- دراسة Bepari et al. (2014) بعنوان:

"Firms' compliance with the disclosure requirements of IFRS for goodwill impairment testing: Effect of the global financial crisis and other firm characteristics"

امتثال الشركات لمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدوليّة للإبلاغ المالي لاختبار انخفاض قيمة الشهرة: تأثير الأزمة الماليّة العالمية وخصائص الشركة الأخرى

تهدف الدراسة إلى فحص تأثير الأزمة الماليّة العالمية 2008–2009 (GFC) على امتثال الشركات الأسترالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة 36 AASB 136 / لاختبار ضعف السمعة التجاريّة. كما يفحص العوامل المرتبطة بالاختلافات المستعرضة في مستويات الامتثال. وبالاعتماد على مسح ملاحظات الإفصاح في التقارير السنوية للشركات، قامت الدراسة بتطوير درجات الامتثال على مستوى الشركة وتحليلها بشكل أكبر باستخدام الأساليب الإحصائية الكمية. أشارت نتائج الدراسة إلى أن امتثال الشركات قد زاد خلال GFC مقارنة ب PCP. ولم يكن هناك تغييرًا كبيرًا خلال الفترة في مستويات الامتثال خلال PCP. كما تظهر الشركات التي تنتمي إلى صناعات كثيفة النوايا الحسنة مستويات امتثال أعلى من الشركات في الصناعات الأخرى. وتعد جودة التدقيق أيضًا أحد المحددات الهامة لامتثال الشركات للمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة لاختبار انخفاض قيمة الشهرة. في حين تُعد كثافة الشهرة عاملاً محددًا مهمًا لمستوى امتثال الشركات خلال GFC ولكن ليس أثناء PCP. كما يرتبط حجم الشركة بمستويات الامتثال عندما لا يتم التحكم في تأثيرات الصناعة. وعندما يتم التحكم في تأثيرات الصناعة، يختفي تأثير الحجم على مستويات امتثال الشركات. بالإضافة إلى ذلك ترتبط الربحية أيضًا بامتثال الشركات للمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة لاختبار انخفاض قيمة الشهرة، وإن نسبة الرافعة الماليّة للشركات لا ترتبط بشكل كبير بمستويات الامتثال.

10- دراسة Al Mutawaa & Hewaidy (2010) بعنوان:

Disclosure Level And Compliance With IFRSs: An Empirical Investigation Of Kuwaiti Companies

مستوى الإفصاح والامتثال للمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة: تحقيق تجريبي للشركات الكويتية

تبحث هذه الدراسة بشكل تجريبي في مدى امتثال الشركات الكويتية المدرجة لمتطلبات الإفصاح عن معايير المحاسبة الدوليّة / المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة، وتقدم دليلًا على العوامل المرتبطة بمستوى الامتثال. والعوامل التي تم فحصها هي: حجم الشركة، والربحية، والرافعة الماليّة، والسيولة، ونوع الصناعة، ونوع المدقق، وعمر الشركة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير مؤشر إفصاح يتضمن 101 عنصر إفصاح تمثل 12 معيارًا من معايير المحاسبة الدوليّة. وتم فحص التقارير السنوية لعينة من 48 شركة غير مالية بعناية مقارنة بمؤشر الإفصاح. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن متوسط مستوى الامتثال العام للشركات التي شملتها العينة يبلغ 69٪ من الإفصاحات التي تطلبها المعايير التي تم اختبارها. كما أشارت نتائج الانحدار إلى أن حجم الشركة ونوع الصناعة فقط هما اللذان لهما ارتباط إيجابي بالإفصاحات المطلوبة من IAS وأن معاملاتهما تختلف اختلافًا كبيرًا عن الصفر.

عرض النتائج الاحصائية

المتغيرات المستقلة (الأدوات المالية)

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد الأدوات المالية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	البُعد	المتوسط الحسابي	درجة التقييم
1	1	التصنيف والقياس	3.97	مرتفعة
2	3	تدني الأصول	3.49	متوسطة
3	2	التحوط	3.35	متوسطة
مجال الادوات المالية الأساسية ككل			3.60	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لمجال الأدوات المالية بلغ (3.60) بدرجة تقيم متوسطة، وأن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد الأدوات المالية تراوحت بين (3.35–3.97)، حيث جاء في المرتبة الأولى بُعد "التصنيف والقياس" بمتوسط حسابي (3.97) ودرجة تقييم مرتفعة.

وفي المرتبة الثانية جاء بُعد "تدني الاصول" بمتوسط حسابي (3.49) ودرجة تقييم متوسطة، وفي المرتبة الثالثة جاء بُعد "التحوط" بمتوسط حسابي (3.35) ودرجة تقييم متوسطة.

ويمكن القول انه بالرغم من كون مجال الادوات المالية في مجملها كان بدرجة متوسطة الا ان هذا يشير إلى وجود أثر في تطبيقه ، وما يعزز ذلك ان مجال التصنيف والقياس جاء بدرجه مرتفعة، وهذا يؤكد وجود أثر لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (9) في تحسين مستوى الافصاح بالتقارير المالية .

– النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى على فقرات مجالات أداة الدراسة مجتمعة، وذلك بهدف التعرف إلى مستوى أثر تطبيق جميع بنود معيار المحاسبة الدولي (9) الأدوات الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة، باستخدام تطبيق اختبار (One Way ANOVA Test) على المجال ككل، والجدول الاتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4): نتائج تطبيق اختبار (One Way ANOVA Test) على مستوى أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي (9) في تحسين مستوى الإفصاح في البنوك التجاريّة الأردنيّة

الفرضية الرئيسية الأولى	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.	13.369	4	3.342	20.821	0.00
	13.003	81	.161		
	26.372	85			

ذات دلالة احصائية عند مستوى (a< 0.05)

تبين من الجدول أعلاه وجود فروقات ذات دلالة معنوية على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الأدوات الماليّة في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة، فقد بلغت قيمة (F) (20.821)، وعند مستوى الدلالة (0.01)، وبما أن مستوى الدلالة (sig) أقل من (0.05)، فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

– النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر للتصنيف والقياس في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة

تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى والذي هدف للتعرّف إلى مستوى أثر تطبيق متطلبات التصنيف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (9) في البنوك التجاريّة الأردنيّة، من خلال تطبيق اختبار (One Way ANOVA Test) على المجال ككل، ويوضح الجدول الآتي ذلك.

الجدول رقم (5): نتائج تطبيق اختبار (One Way ANOVA Test) على مستوى أثر التصنيف والقياس في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
لا يوجد أثر للتصنيف والقياس في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.	5.790	1	5.790	23.630	0.00
	20.582	84	.245		
	26.372	86			

ذات دلالة احصائية عند مستوى (a< 0.05)

تبين من الجدول أعلاه وجود فروقات ذات دلالة إحصائية على أثر التصنيف والقياس في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة، فقد بلغت قيمة (F) (23.630)، وعند مستوى الدلالة (0.01)، وبما أن مستوى

الدلالة (Sig) أقل من (0.05) فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد أثر للتصنيف والقياس في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

- النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر للتحوط في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة

تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية من خلال تطبيق اختبار (One Way ANOVA Test) على المجال ككل، على عينة الدراسة على فقرات المجال الأول من مجالات أداة الدراسة، والذي سعى نحو التعرف إلى مستوى أثر تطبيق متطلبات التحوط وفق معيار المحاسبة الدولي (9) في البنوك التجاريّة الأردنيّة، كما في الجدول التالي.

الجدول رقم (6): نتائج تطبيق اختبار (One Way ANOVA Test) على مستوى التحوط في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
لا يوجد أثر للتحوط في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.	9.667	1	9.667	48.692	0.00
	16.695	84	.199		
	26.372	85			

ذات دلالة احصائية عند مستوى (a< 0.05)

تبين من الجدول أعلاه وجود فروقات ذات دلالة إحصائية على أثر التحوط في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة، حيث بلغت قيمة (F) (48.692)، وعند مستوى الدلالة (0.01)، وبما أن مستوى الدلالة (sig) أقل من (0.05) فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد أثر للتحوط في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

-النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر تدني الأصول في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة

تم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من خلال تم تطبيق اختبار (One Way ANOVA Test) على المجال ككل، وذلك لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المجال الأول من مجالات أداة الدراسة، والذي هدف إلى التعرف إلى مستوى أثر تطبيق متطلبات تدني الأصول وفق معيار المحاسبة الدولي (9) في البنوك التجاريّة الأردنيّة، كما

الجدول رقم (7): نتائج تطبيق اختبار (One Way ANOVA Test) على مستوى أثر تدني الأصول في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	.Sig
لا يوجد أثر لتدني الأصول في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.	6.575	1	6.575	27.896	0.00
	19.797	84	.236		
	26.372	85			

ذات دلالة احصائية عند مستوى (a< 0.05)

تبين من الجدول أعلاه وجود فروقات ذات دلالة إحصائية على أثر تدني الأصول في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة، إذ بلغت قيمة (F) (27.896)، وعند مستوى الدلالة (0.01)، وبما أن مستوى الدلالة (sig) أقل من (0.05) فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية العدميّة وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد أثر لتدني الأصول في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

النتائج

بعد تنفيذ إجراءات الدراسة بالطرق العلميّة المنهجيّة تمَّ التوصل إلى مجموعةٍ من النتائج، وفيما يلي عرضٌ لها:

- كشفت الدراسة عن وجود أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الأدوات الماليّة في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة، أي أن ازدياد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) الأدوات الماليّة يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة.
- كشفت الدراسة عن وجود أثر للتصنيف والقياس في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

ترى الباحثة أن تطبيق التصنيف والقياس وفق المعيار المحاسبي الدولي (9) "الأدوات الماليّة" سيؤثر في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة، وذلك لما يحدده هذا المعيار من كيفية الاحتساب للموجودات والمطلوبات الماليّة في البيانات الماليّة.

- كشفت الدراسة أن مستوى التزام البنوك التجاريّة الأردنيّة بتطبيق معيار المحاسبة الدوليّة (9) "الأدوات الماليّة" جاء بمستوى مرتفع، فقد كان مستوى الالتزام بالإبلاغ عن كل بعد من أبعاد المعيار مجتمعة بدرجة مرتفعة.
- كشفت الدراسة عن وجود أثر للتحوط في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة.

ترى الباحثة أن تطبيق التحوط وفق المعيار المحاسبي الدولي (9) الأدوات الماليّة سوف يؤثر في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة، إذ أن تطبيق هذا المعيار سيؤدي إلى تزويد مستخدمي البيانات الماليّة بمعلومات أفضل حول إدارة المخاطر وتأثير محاسبة التحوط على البيانات الماليّة.

- كشفت الدراسة عن وجود أثر لتدني الأصول في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة بدرجة متوسطة.

ترى الباحثة أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (9) الأدوات الماليّة فيما يتعلق بتدني الأصول يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح بالقوائم الماليّة.

ترى الباحثة أنه يوجد أثر على تطبيق معيار المحاسبي الدولي (9) الأدوات الماليّة على تحسين مستوى الإفصاح في البنوك التجاريّة، التي تتمثل بالتصنيف والقياس والتحوط، وتدني الأصول بشكلٍ عام بمستوى أثر مرتفع متوسط على التوالي، وذلك لكافة بنود ومتطلبات المعيار مجتمعة.

- كان أثر التصنيف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (9) الأدوات الماليّة الأعلى، وبالمستوى الأول في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير الماليّة في البنوك التجاريّة، يليه تدني الأصول المستوى الثاني، ومن ثم التحوط في المستوى الثالث.

وقد يعزى أن هناك التزاماً بشكلٍ عام من قبل الإدارات المتخصصة العاملين في البنوك التجاريّة الأردنيّة في تطبيق المعيار المحاسبي (9) وإن كان هذا التطبيق بمستوى مرتفع.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، المتمثلة فيما يلي:

- العمل على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9) "الأدوات الماليّة" بصورة أفضل من خلال تبني مجموعةٍ من الإجراءات؛ كعقدِ دوراتٍ متخصصةٍ في تطبيق المعيار، وذلك لتحسين الإدراك بأهمية التوسع بتطبيقه، والتعريف به، وبالفوائد التي يمكن أن تعود على جودة التقارير والقوائم الماليّة، مما ينعكس على تحسين مستوى الإفصاح لدى البنوك التجاريّة الأردنيّة.
- إضافة هذا المعيار إلى مساق محاسبة المنشآت الماليّة الذي يُدرّس في الجامعات وكليات المجتمع الأردنيّة بشكلٍ عملي، لما لذلك من أهمية تمكّن الطلبة الذين يمكن أن يتم تعيينهم بعد التخرج في البنوك التجاريّة الأردنيّة من فهم عملهم.
- ترى الباحثة ضرورة العملِ على نشر الثقافة المحاسبية لغايات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي في المملكة، لما فيها من أهمية في تحسين البيانات الماليّة، وتحسين مستوى الإفصاح في التقارير الماليّة حيث يعتبر قطاع البنوك من القطاعات المهمة اقتصادياً.
- ترى الباحثة أنه يجب على البنوك تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (9) الأدوات الماليّة فيما يتعلق بالتحوط، حيث يعزز التحوط الإفصاحات في شأن نشاط إدارة المخاطر ، مما ينعكس على تحسين مستوى الإفصاح بالقوائم الماليّة بحيث يسهل على المهتمين فهمها.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

أبونصار (2021). **المحاسبة المتوسطة – الجوانب النظرية والعملية**، (ط3)، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

أبونصار، محمد وحميدات جمعة (2020). **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليّة – الجوانب النظرية والعملية**، (ط3)، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

ابو دلو(2021). **اثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(9) الادوات المالية على جودة البيانات المعلومات المحاسبية لشركات التأمين الاردنية** دراسة عن شركات التامين الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي

الاخضر، لقليطي (2019). **دراسات في الماليّة والمحاسبة**، دار حميثرا للنشر والترجمة.

التكروري، حسن ياسين (2015). **الصعوبات التي تواجه البنوك التجاريّة الأردنيّة في التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) دراسة تطبيقية**، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان–الأردن.

الحجاوي، طلال والزوبيغي، سالم (2020). **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

حميدات، جمعة (2019). **خبير المعاير الدوليّة لاعداد التقارير الماليّة المعايير الدوليّة لاعداد التقارير الماليّة. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين**، عمان، الأردن.

متولي، س. (2021). دراسة أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير الماليّة الدوليّة) IFRS دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. **مجلة البحوث الماليّة والتجاريّة**، 1(2)، 669-736..

متولي وعلي (2020). دور المعايير المحاسبية في تطوير آليات الحوكمة بهدف تخفيض مخاطر التقاضي ضد المراجعين مع مسح ميداني دراسة اختبارية مقيدة في البورصة المصرية. المقالة 10، المجلد 2، العدد الاول الجزء الاول– المجلة العلمية للدراسات المحاسبية

ثانياً– المراجع باللغة الأجنبية

- Al Mutawaa, A., & Hewaidy, A. M. (2010). Disclosure level and compliance with IFRSs: An empirical investigation of Kuwaiti companies. **International Business & Economics Research Journal (IBER),** 9(5).
- Ali, M. T., Mohammed, H. K., & Majeed, A. A. Q. (2021). The Role of Internal Control in Promoting Accounting Disclosure. **Review of International Geographical Education Online**, 11(3), 943-961.
- Baazaoui, H., Sahnoun, M. H., & Zarai, M. A. (2015). Culture, Economics and Disclosure of (IAS/IFRS) Information: Empirical Evidence in the Tunisian, French and Canadian Contexts. **Culture**, 6(6).
- Beerbaum, D., & Piechocki, M. (2016). IFRS 9 for Financial Institutions–The Case for IFRS and FINREP Taxonomies–A Conceptual Gap Analysis. **Maciej, IFRS**, 9.
- Bepari, M. K., Rahman, S. F., & Mollik, A. T. (2014). Firms' compliance with the disclosure requirements of IFRS for goodwill impairment testing: Effect of the global financial crisis and other firm characteristics. **Journal of Accounting & Organizational Change.**
- Elkelish, W. W. (2017). IFRS related party transactions disclosure and firm valuation in the United Arab Emirates emerging market. **Journal of Accounting in Emerging Economies.**
- Engelmann, B. (2021). **A Simple and Consistent Credit Risk Model for Basel II/III, IFRS 9 and Stress Testing when Loan Data History is Short**.
- Gaffney, E., & McCann, F. (2019). The cyclicality in SICR: mortgage modelling under IFRS 9 (No. 92). **ESRB Working Paper Series**.
- Gebhardt, G. (2016). Impairments of Greek government bonds under IAS 39 and IFRS 9: A case study. **Accounting in Europe**, 13(2), 169-196.
- Jaaskelainen, A., Schadewitz, H., & Partanen, D. S. V. (2016). IFRS 9. **Financial Instruments**.
- Joshi, P. L., Ling, L. C., Yin, L. W., & Deshmukh, A. (2016). Disclosure choices, corporate characteristics and compliance with IFRS Practice Statement Management Commentary: an empirical study of Malaysian listed companies. **Global Business and Economics Review**, 18(6), 679-703.
- Leote, F., Pereira, C., Brites, R., & Godinho, T. (2020). Financial Instruments' Disclosure in Compliance with IFRS 7: The Portuguese Companies. **International Journal of Accounting, Finance and Risk Management**, 5(1), 52-61.
- Lie, P., & Sumirat, E. (2018). Implementation of IFRS 9 for Banking in Indonesia. In **11th International Conference on Management, Law, Economics and Interdisciplinary Studies** (MLEIS-18) (Vol. 14, pp. 101-106).
- Ponte, É. C. C. D. (2019). **IFRS 9 and financial derivatives disclosure practices: Euronext Lisbon Vs NYSE**. (Doctoral dissertation)..
- Roundtable, R. (2017). CECL: The New Accounting Standard for Measurement of Credit Losses on Financial Instruments1 December 4, 2017. **Reporter**.
- Sabri, M. M., & under Creative, M. M. S. D. (2018). **The Importance of Accounting and Fair Value Measurements in IFRS 9 in Achieving the Quality of Accounting Information Disclosed in Private Banks**.
- Traistaru, D. A. (2016). The Impact of Applying the IFRS Accounting Rules on the Business Environment**.** **Ovidius University Annals, Series Economic Sciences**, 16(1).